«الثورة» المزعومة.. بين الحقيقة والوهم والدولة الحديثة

أدرك أن بعض أولئك من الذين يظنون الحياة ترفاً والثورة ساعة سليمانية في ساحات التغيير.. وفي لحظات تجليهم يطلقون الكلام على عواهنه، دون إدراك واعٍ للحاجة التي تفرضها المرحلة من العمل والإنتاج والذي يبدو أنه وصلَ الى حالة كافية من التعطيل والهيام حول الأوهام دون بلوغ المقاصد النبيلة.

عبدالرحمن مراد

لا نظن أن القضية قضية استنساخ تجارب ونقلها واستنساخ إبداعات والنسج على منوالها ذلك لأننا على يقين أن الفعل الثوري خلق وابتكار وإبداع وتجديد وهو ما لا نلحظه ولا نظن أننا سنصل اليه بعد أن مالت رياح العاصفة في اتجاه النهاية وتركت واقعاً باهتاً لم يتلون وغموضاً لم تفرزه الحقيقة الجوهرية حتى الآن.

والحديث عن ثورة بعيداً عن القيم والمبادئ العامة والاخلاقيات الإنسانية السامية والمسلكيات القادرة على إحداث البدائل لمفردات الواقع، هو حديث عن ثورة عدمية، وثورة العدمية كما يرى غارودي «هي التي يمكنها وحدها أن تقدم نفسها صراحة كثورة في ظروف كل القيم وتكتل الملايين من اليائسين، الذين صاروا يائسين بسبب غياب الآفاق والمستقبل، فكانوا عرضة وفريسة لأفحش أنواع الدهماويات الشعبوية..»..

إننا نؤمن أن أي صراع هو تدافع باتجاه الحقيقة والحاجة وهو في السياق رفض ضمني للركود والثبات والفساد، وتطلع الى مشارف المستقبل، وقد يلبي حاجة القانون الطبيعي أو القانون العام في التطور والنماء.. والصراع جدل هو الأقرب الى الفطرة الكونية لأننا من خلاله نصنع محطات تحول مهمة في حياة البشر.

ما يبعث على الغبن أن العالم الآن يُدار بالأخلاق بعد أن قال إن السياسة لا أخلاق لها وأنها فن الممكن وقد يكتشف العقل مدى توافق فكرة «كيف نحكم العالم بالأخلاق» من خلال احتكاك الفكرة مع الواقع لأنها قيد التنفيذ باعتبارها هي مشروع «باراك أوباما» التي أوصلته الى البيت الأبيض وهذه الفكرة هي من المرتكزات الفكرية الاسلامية.. بيد أن علماء الاسلام شغلهم باب الطهارة والنجاسة وباب النكاح عن مثل هذه الأفكار العظيمة، وقد دلّ الواقع على غياب المنظومة الأخلاقية، ففي مصر شاهدنا انتقاماً وثأراً سياسياً من النظام السابق لم يشهده تأريخها القديم ولا المعاصر بل إن ثورة ٢٣ يوليو في مصر اشتغلت على البعد الاخلاقي بصورة تركت أثراً نفسياً وذهنياً في الشارع العربي من أقصاه الى أقصاه وللتدليل فقد روى مصطفى بدر في كتابه «عبدالناصر بعيداً عن السياسة» أن أحد أوصياء العرش الملكي في مصر وهو الأمير محمد عبدالمنعم طلب في سبتمبر ١٩٥٨م في اتصال بديوان رئاسة الجمهورية إبلاغ الرئيس عبدالناصر أنه يريد السفر الى الخارج وأنه طلب تأشيرة الخروج من زكريا محيي الدين وزير الداخلية فرفض.. فطلب عبدالناصر من معاونه إحضار مجلة المصور فأحضرها وكان في المجلة صورة لوداع الملك فاروق على الباخرة «المحروسة» كملك للبلاد بعد تنحيته عن العرش في ٢٦ يوليو ١٩٥٣م وصورة لأفراد الاسرة المالكة العراقية الهاشمية.. وقال عبدالناصر شوف الفرق بين المعاملة، فبعد قيام الثورة مباشرة كانت النية متجهة من أحد أفراد مجلس الثورة لمحاكمة الملك وأعضاء الأسرة المالكة ولكني رفضت بشدة وهددت بالاستقالة لو تم تنفيذ ذلك.. ووافق على سفر الأمير.

الأخلاق فوق القانون

والسؤال: لماذا انهارت منظومة القيم والمبادئ والأخلاق؟ سؤال جدير بالقراءة والتأمل خاصة ونحن نعلم علم اليقين أن الحركات الاسلامية هي من تقف وراء الثورات التي تجتاح بعض دول المنطقة العربية وتلك الحركات ترتكز ايديولوجياً على العقيدة الاسلامية والقرآن.. والقرآن كما يقول جارودي «دعوة دينية وأخلاقية وليس قانوناً فقهياً.. ولئن كان كتاباً حقوقيا، فلأنه يشرع لمجمل الحياة الإجتماعية بدءاً من البنية التكوينية للجماعة وصولاً الى تنظيمها الاقتصادي إنه يقدم الاسس الأخلاقية لوضع تشريع في كل عصر يلبي حاجات المجتمع لكنه لا يقترح قانوناً»..

جاهلية الاخوان

ويضيف قائلاً: يشدد القرآن على أن الاخلاق فوق القانون وأن المحبة فوق الحقوق.. ومثال ذلك قوله بتجاوز قانون الثأر وشريعة القصاص من خلال التصدق بها أو العفو عنها.. إن القصاص بموجب الحق والقانون هو ضرورة اجتماعية ولكن العفو بموجب المحبة واجب أخلاقي ومعنوي في العلاقات الشخصية. إذاً ما هي مرجعيات القائلين بالإلغاء والنفي والمصادرة والمحاكمة والرحيل سواءً أكان أولئك القائلون في تونس أم في مصر أم في اليمن أو غير ذلك من البلدان؟

ومن ثم ألم تقم جماعة «الاخوان المسلمون» بإعادة إنتاج مفردات الجاهلية الأولى التي تحدث عنها أحد أقطاب فكرها وهو السيد قطب في كتابه «معالم في الطريق» من الثأر والانتقام والهدم والتدمير؟

هذه الثنائية بين الفكر والممارسة وذلك التضاد بين المنهج والمنطلق وبين الممارسة والسلوك ما هو إلا تضليل قصد الى صرف النظر عن الاهتمام بالمسائل والقضايا الحقيقية وهو مناورات سياسية لا تهدف الا الى إخفاء القضايا الحقيقية والنوايا المستترة في خفايا الضلوع والتي كشف الواقع عن ملامحها الأساسية سواءً في مصر أو في اليمن.

ما يفعله اخواننا في اليمن ليس أكثر من محاكاة لما يحدث في مصر الى درجة «القذة» «بالقذة» وقد سمعت يوماً رئيس تحرير صحيفة «الأهالي» يبرر خروج الشباب الى مجلس الوزراء بالقول إن مثله حدث في مصر ووجد في ذلك مرجعية مانعة لتعامل المؤسسة الامنية مع المتظاهرين بالصد واستخدام موانع الوصول الى مجلس الوزراء باعتبار مسؤولية حماية المنشآت تقع على عاتقهم والقول بسكوت الأجهزة الأمنية عن تظاهرة تستهدف مجلس الوزراء أظنه خارج حدود العقل والمنطق حتى في أرقى البلدان التي وصلت الى أرقى التشريعات الإنسانية مثل هذه المؤشر هي التي تضعنا أمام «عدمية» و«فوضى» وتفسخ «قيمي وأخلاقي» و«غياب مشروع حضاري» وتضعنا أمام حديث مؤجل عن ملامح الدولة القادمة، الأمر الذي يجعلنا نتساءل: ماذا يريد ثوار اليمن؟ وهل ينتظرون تحقق الصورة والمثال في مصر حتى يتحدثوا عن ملامح مشروعهم القادم؟ وكيف ستكون ملامح المستقبل بعد

المؤتمر امام محك تاريخي يفرض الاتجاه صوب الحداثة والعمل مع الفرقاء والشركاء

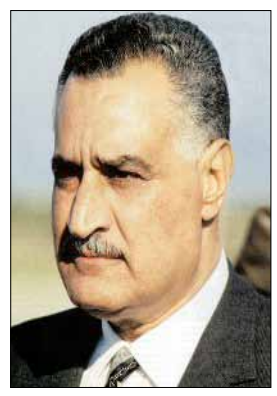

أن تسقط القيم والأخلاق والأيديولوجيا؟ كل ذلك يعزز من القول إننا أمام ثورة عدمية «واهمة» لا قيمة لها الا تعطيل النظام الاجتماعي، وشل الحركة الإنتاجية وجر الوطن الى مرحلة ما قبل الدولة من خلال تعطيل وظائف الدولة الأساسية وشيوع روح الفوضى والتدمير والهدم والغنيمة وغياب روح السلام والنماء والتطوير.

سقوط أخلاقي تحت رقصات البرع

ولقد مضت خمسة أشهر من الاعتصامات وارتفعت أصوات الحناجر بسقوط النظام، ولم نشاهد سقوطاً للنظام ولكننا شاهدنا سقوطاً قيمياً وسقوطاً أخلاقياً واحتراقاً لكثير من رموز المعارضة.. ورأينا أن رأس النظام خرج من بين ركام جامع النهدين أكثر ألقاً وتجدداً والتفافاً جماهيرياً.. وعرفت جماهير الشعب أن ليس هناك من ثورة حقيقية بل وهم وتيقنت أن ثمة ثأراً سياسياً وانتقاماً عبرت عنه الابتهاجات ورقصات «البرعة» التي انسلخت من إيقاعها الاصيل والتقليدي. لذلك كان حادث اغتيال قيادات الصف الاول في الدولة في جامع النهدين في غرة شهر رجب، ورجب من الأشهر الحرم التي كانت العرب تمنع سفك الدماء فيه سواءً أكان ذلك قبل الاسلام أم بعده

ولم يحترم هذا المعنى أدعياء الدين من محترفي السياسة في اليمن - أقول كانت محاولة لاغتيال علامة فارقة سواءً على صعيد الحالة السياسية أو الحالة الثورية الانفعالية، وقد كان بيان الزنداني ردة فعل غاضبة دالة على فقدان خيوط اللعبة السياسية وحمل متناقضات عدة في قناعات الشيخ الزنداني، تلك المتناقضات خلعت «دجلة» عالم الدين «وقاووقه» عن الزنداني وألبسته «معطف» السياسي و«قبعته»، وهذا المنزلق الذي وصل اليه الشيخ الزنداني وتبعاته النفسية والاجتماعية والثقافية كان الشيخ مقبل الوادعي قد حذر الزنداني من الوقوع فيه إبان معركتهما الفكرية والجدلية في عقد التسعينات من القرن الماضي، زمن تشكل المد السلفي وترعرعه وتمدده في اليمن.

لقد أصبحت على يقين أن العملية العلمانية للتغيير الاجتماعي هي اليقظة المهمة التي يجب البدء منها للاشتغال على قيم التحديث في مجتمعاتنا بعيداً عن روح الاستغراق في الذات وفي القومية المفرطة وبعيداً عن الخوف الانفعالي من النموذج الغربي الذي يتوجب علينا دراسة تسلسله التاريخي لنموه وتطوره وحداثته وحصوله على الميزات الاجتماعية من القوة، والثروة، والمهارة، والعقلانية.

إن تقويض المجتمع التقليدي وبناء مجتمع حديث يعمل بكفاءة في عالم اليوم يتطلب كما يقول - دانييل ليرنر- مؤسسات حديثة لا أيديولوجيات حديثة، وسلطة حديثة لا غايات حديثة وثروة حديثة لا حكمة حديثة، وسلعاً استهلاكية حديثة لا أساليب منحرفة حديثة.

عقلنة السلطة

لقد ازداد الحس بأن الاخلاق الاجتماعية هي أساس أخلاق التغيير الاجتماعي وأصبح على المجتمع الحركي أن يشجع العقلانية حتى نصل الى قناعة بأن المستقبل الاجتماعي قائم على البراعة لا قدراً مقدوراً، وفرص النجاح الشخصي في الإنجاز لا في الإرث أو الغنيمة.

إن العقلانية ترى أن طريق التفكير والعمل هي الأدوات التي تحقق بها المقاصد وينجح الرجال أو يفشلون باختبار ما ينجزونه في الحياة.

يقول (صاموئيل هنتنجتون) إن الحداثة السياسية تقتضي عقلنة السلطة، واستبدال عدد كبير من السلطات التقليدية والدينية والعائلية والعرقية السياسية، بسلطة سياسية وطنية علمانية مفردة، ويعني هذا التغيير أن الحكومة هي من إنتاج الإنسان وليس من إنتاج غيره.

ويقول: تقتضي الحداثة السياسية إصراراً على السيادة العليا الظاهرية للدولة الوطنية مقابل القوى الإقليمية والمحلية، إنها تعني انسجاماً وطنياً.. ومركزة أو تجمع القوة في مؤسسات التشريع الوطنية.ومن الخطأ كما يقول- هنتنجتون- ان نستنتج أن الحداثة تعني في الممارسة عقلنة السلطة، وتمايز البنية، وتوسيع المشاركة السياسية، هناك فرق أساسي يجري تجاهله أحياناً بين الحداثة السياسية المعرفة بالتحرك من الدولة التقليدية الى الدولة الحديثة، والحداثة السياسية، المعرفة بالمظاهر السياسية، والتأثيرات السياسية للحداثة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تضع الاولى الاتجاه الذي يجب أن يتحرك نحوه التغيير السياسي نظرياً، وتصف الأخيرة التغييرات السياسية التي تحدث فعلياً في بلاد آخذة في الحداثة، الفجوة بين الاثنين عادة واسعة، تقتضي الحداثة في الممارسة دائماً تغييراً، وعادة تفسخاً في النظام السياسي التقليدي، ولكنها لا تقتضي بالضرورة حركة ذات أهمية في اتجاه نظام سياسي حديث، ومع ذلك كان الميل الى افتراض أن ما هو صحيح للعملية الاجتماعية الأوسع للتحديث هو ايضاً صحيح للتغييرات السياسية».

دور المؤتمر

ما يمكن أن نخلص اليه أن المؤتمر الشعبي العام الذي قاد تحولات مهمة في الوطن منذ تأسيسه، أصبح الآن أمام محك تاريخي ومتغير حضاري، إما أن يضيف شيئاً ذا قيمة ومعنى ويتجه بالنظام صوب الحداثة والتحديث ويعمل مع كل الفرقاء والشركاء الدوليين على الاشتغال بمبدأ التحرك من الدولة التقليدية الى الدولة الحديثة في ظل العوامل الموضوعية للتغيير الاجتماعي والسياسي التي نشهدها وإما أن ينتكس مفسحاً المجال للآخرين للعودة الى ما قبل ثورة التصنيع وسنبدأ دورة جديدة من الصراع التاريخي.. وهو ما لا نأمله.

إن الحركات والاحتجاجات المطالبة بالتغيير، وبالثورة على وضع قائم يحتاج بالفعل الى تغيير وإصلاح، يجب أن تنطلق من أسس سليمة وثوابت قيمية لا يمكن تجاوزها، وأن تستند الى مشروع نهضوي واقعي لا مثالي.. والأهم أن تكون أدواتها ومكوناتها فضاءً سياسياً واجتماعياً متناغماً، أما عندما تفتقد لذلك وتنشد لمشروع التغيير وجدلية التنمية والتحديث، ولهويتها المعاصرة وعمقها المدني، فإنها لن تصبح ثورة تغيير، وإنما تمرداً وفوضى وحركات انقلابية وارتدادية والتاريخ السياسي العربي بشكل عام واليمني بشكل خاص مليئ بمثل هذا النوع من الحركات..

محمد علي عناش

فينومينولوجيا الثورة

التاريخ السياسي وولاداته المشوهة

شهدت اليمن منذ ما بعد ثورتي سبتمبر واكتوبر احداثاً وصراعات سياسية وعسكرية فيها ما فيها من انقلابات واغتيالات وحروب وصراعات أجنحة حزبية، شكلت في تفاصيلها ونتائجها طوال نصف قرن، التاريخ السياسي لليمن، هذا التاريخ الذي لا يستثني أحداً أو فصيلاً سياسياً بعينه باستثناء القوى المدنية الليبرالية في الشمال والجنوب، التي نأت بنفسها عن مجرى الصراعات المسلحة ومنطق التغيير بالقوة، الذي يعتبر بسمة من سمات السياسي الثوري تقدمياً كان أورجعياً، كما لا تتورط في تحالفات متناقضة أو مع مشاريع صغيرة ذات صبغة طائفية أو مناطقية أو انفصالية، لأنها تنطلق من أسس ثابتة وقضايا جوهرية متعلقة بالتنمية والتحديث ومشروع الدولة المدنية الحديثة، والنهج الديمقراطي السليم كأداة للانتقال السلمي للسلطة، والمحافظة على النظام العام ومراكمة ايجابياته وحتمية اصلاح اخطائه وتجاوز سلبياته، فكل القوى السياسية الموجودة في الساحة من يسارية الي قومية الى اسلامية، شاركت في صناعة تاريخنا السياسي، وكل طرف له بصماته الواضحة في كل مرحلة من مراحله، وليس هناك ثمة بريء أو خارج سياق هذا التاريخ بكل ما فيه من عيوب وإيجابيات..

عدم الوضوح في صنع الحدث المصيري يخلق المشاهد المضطربة والضبابية

إن استدعاء التاريخ لقراءة اللحظة السياسية المشوهة أصبح ضرورياً ومهماً حتى لا نظل نعيد إنتاج الأخطاء والواقع المشوه، فالأزمة السياسية المتقدة منذ خمسة أشهر والاضطرابات التي شهدتها وتشهدها البلاد طوال هذه الفترة، كان لها تداعياتها وانعكاساتها السلبية والكارثية على السلم الاجتماعي، وحياة الناس المعيشية، ولا حل يتجلى في الأفق، الا مزيداً من التمترس خلف الاهداف والمصالح الذاتية والحزبية الضيقة، ولم يمل السياسيون من ثوريتهم التي لم تعد تستهدف الا الوطن والشعب، ولم يملوا ايضاً من تصدير إفرازاتهم السياسية المتدنية التي صارت بلا معنى وبلا قيمة، خمسة أشهر أمعن السياسيون الإرباك واستعذبوا خلط الأوراق والتجييش الأهوج الى صف الثورة وفي اللحظات التي ظنوا أنها الحاسمة، لم يستطع قادة المعارضة فرز الأوراق، ومكاشفة المستقبل برأي موحد بل صار الخوف من الثورة نفسها واضحاً لدى بعض قيادات المشترك.

وقديماً قيل ان الإمام أبو حامد الغزالي في لحظة من لحظات التجلي داهمته حالة من التصوف والزهد، فابتلع كبار علماء التصوف حتى التخمة، وعندما أراد أن يتراجع عن درب السالكين لم يستطع أن يتقيأهم.

وأمام هذه اللحظة السياسية المختلة، والظاهرة الحزبية المشوهة التي لم تفرز الى الآن حلولاً ومخارج للأزمة وانما مزيداً من التشظي والعنف، بات من الضروري إعادة قراءة التاريخ السياسي لاكتشاف المسارات اللامستقبلية حتى نقرأ الراهن السياسي برؤية عميقة وكيف تناسلت هذه اللحظة السياسية المشوهة من جين سياسي تاريخي مدجن، ناتج عن تلاقح القبيلة مع القوى السياسية والدينية الانتهازية التي صنعت انقلاب ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧م، الذي استهدف أول صف تقدمي للثورة وأفرغ ثورة سبتمبر وأهدافها الوطنية من مضامينها الاجتماعية والانسانية والديمقراطية وشوه الوعي بالنظام والقانون وبالدولة كمؤسسة وطنية جامعة بتحويلها الى غنيمة يتفيدها ويتقاسمها قوى النفوذ القبلي والعسكري والحزبي الانتهازي.

واستمرت الاحداث السياسية على هذا المنوال في الشمال والجنوب، تصنعها التحالفات المتناقضة والرجعية والأهداف النفعية، الأمر الذي أعاق ولادة القوى التاريخية والبنية الطليعية التي تمثل خط واتجاه التحديث والمدنية والديمقراطية، وإنما استمرت عوامل إنتاج الواقع بعلاته المتخلفة وقواه الرجعية والاقطاعية وإنتاج الأهداف والطموحات اللاوطنية وتنمية النزعات الثورية والانقلابية على حساب تنمية الوعي بالدولة المدنية الحديثة، وحتمية الحوار الوطني والتفاوض السياسي البناء.

فينومينولوجيا الظاهرة السياسية اليمنية

إن التحليل المنهجي والقراءة الفاحصة للتاريخ السياسي والظاهرة السياسية والحزبية في اليمن يقود الى أن اللحظة السياسية التي نعيشها والصورة الأخيرة للوعي السياسي الراهن الذي يتسم بالعشوائية والتركيز على الشكل دون الجوهر والتطرف في الحوار والتفاوض السياسي، والميل نحو النزوع الثوري المدمر، واستدعاء القبيلة والفتاوى الدينية السياسية، كأدوات حسم في مجرى الاحداث، وإسقاط قيم الانتماء والتوحد والعمل السياسي الخلاق، ومبدأ الأمن والاستقرار كمبدأ جوهري في التفكير والفعل السياسي وفي جدلية حوار الآخر المختلف، هذه اللحظة السياسية التي يصنعها تقدمي + رجعي + متطرف + جنرال حرب + مثقف انتهازي، هي امتداد لهذا التاريخ السياسي والمسارات اللامستقبلية فيه، امتداد لتخلقاته المشوهة وتناقضاته، وتجاربه الفاشلة، امتداد لهذا الجين السياسي وتحالفاته غير المنطقية، لهذا التاريخ الذي اشتركت وتداخلت في صناعة أحداثه وصراعاته ليس فقط الأيديولوجيا وإنما القبيلة والعشيرة والمنطقة والديني البراغماتي، جعلت التطور السياسي والتحديث الاجتماعي لا يتحرك في خط مستقيم وإنما في دائرة مغلقة تعيد إنتاج التخلف والصراعات الاجتماعية.

إن عدم الوضوح في صنع الحدث المصيري وتأجيل الكثير من الأسس الجوهرية في رؤيتنا للمستقبل، هو من يخلق المشاهد المضطربة والضبابية، ولذا يُغيب الحوار البناء وتستحضر المكائد والدسائس والمتاجرة بالقضايا، يغيب الوطن والأمن والاستقرار والوحدة الاجتماعية وتحضر الاهداف الضيقة ومنطق القوة والعنف، وتسقط القيم والمبادئ والثوابت الوطنية، وتطفو البداوة والسلوك الهمجي في حياتنا السياسية وممارستنا الديمقراطية، وسيجد في الزقاقات والساحات الثورية وكواليس السياسة المتدنية، ما يبرره ومن يتغاضى عنه، لأنه قد استنفد المخزون القيمي طوال المراوغة السياسية وحروب الاستنزاف التي تمارس لاسقاط النظام السياسي، وتجاوزته الى اسقاط النظام العام بإثارة النعرات المناطقية والخيارات الانفصالية واستهداف الكهرباء وناقلات الديزل والبترول، وتدمير المنشآت وحرق وإتلاف الاتفاقيات التجارية العالمية، وسيبقى منظر برج الطيران في الحصبة وهو يحترق شاهداً على بربرية سياسية وعلى نيرون الثورة، وهو يخطب حينها في ساحة التغيير وحوله جموع الشباب الثوريين يهللون ويكبرون وينشدون واللهب يتصاعد أكثر وأكثر ليطال أكبادنا وأحلامنا وتطلعاتنا المدنية والحضارية..

سيظل شاهداً على مدنية قادمة تعشق الرماد والصحراء، شاهداً على ما فعلته الثورة وأبدعته أزقة وساحات التغيير، شاهداً على جين سياسي نيروني النزعة، تخلق من رحم القبيلة بعد حالة تلاقح يساري ورجعي متطرف.

أما هذه المشاهد المؤلمة والتداعيات الفوضوية التي لا تستقيم مع منطق التغيير، صار هناك وطن يستهدف بالتدمير، وشعب يسحق ويكتوي بنار الفوضى، والسياسيون يتبرأون من كل ما يحدث ويدعون أن الحقيقة الى جانبهم، والحقيقة الوحيدة أن تنهض القوى المدنية الليبرالية كي تلتقط لحظة التغيير الحالية، وأن تنفذ من بين ركام الفوضى وجنون السياسة بمشروع التغيير الجذري والدولة المدنية الحديثة بعيداً عن دهاقنة الفساد وجنرالات الحروب ومشائخ الفيد وعصابات الديزل والبترول ومفجري محطات الكهرباء وأنابيب النفط، بعيداً عن الزنداني والحزمي والهتار، وبعيداً عن الشيخ حمود سعيد المخلافي الشاهد الحي على مشروع ثوري يستهدف مدنية تعز وسلميتها وأحلامها المعاصرة، فليس من المعقول أن تبدأ الثورة منذ نصف قرن مع رائد التنوير ومدنية أحمد محمد نعمان وتصير الى مشهد ثوري راهن يتصدره شيوخ مشائخ قبيلة اليسار وقبيلة اليمين، الا إذا كان هناك خلل سياسي واجتماعي وتحولات ارتدادية..

أخيراً نحن بالفعل نمر بمرحلة ولحظة تحولات حقيقية يجب أن تضبط وحان الوقت أن تنهض القوى المدنية الليبرالية كي تلتقطها وأن تتصدرها وبسلميتها ومدنيتها ووعيها الحضاري، يجب أن لا تدعهم يمروا كي يعبثوا بالمستقبل ويدمروا العقل ويعطلوا إرادة التحديث مرة أخرى.

قراءة في المشهد الإعلامي لأحزاب اللقاء المشترك

من عجيب الثوار الجدد بان الحكومة اليمنية حينما طالبت بلجنة تحقيق دولية لتبين الحقائق فيما حدث في البلاد جعلت أحزاب اللقاء المشترك تتشكك في عمل اللجنة الدولية فتقرأ من تصريحاتهم، احدهم يدعو إلى رفض التدخلات الخارجية وآخر يقول لا فائدة من هذه اللجنة الدولية لان النظام اخفى معالم جرائمه قبل وصول بعثة الأمم المتحدة والآخر يدعو اللجنة إلى الالتزام بالشفافية ويحدد لهم مهامهم وعملهم والأماكن التي يجب ان يذهبوا إليها والقوائم التي يجب ان يسألوها؟

فائز سالم

من سخافات ما يسمى بشباب الثورة أنهم يستعدون لأداء صلاة الغائب على المبادرة الخليجية وعلى أمريكا وعلى أركان النظام!!

أي سخافة وقلة احترام لشعائر الدين والأخلاق بان تصدر هذه الأفعال العبثية والتي لا غاية منها إلا التشفي والتلهي؟ وأين العلماء وأصحاب البيانات السياسية من هذا العبث بالدين وتشويهه؟!

المعارضة أو أحزاب الفيد المشترك تخلت عن جميع الثوابت الوطنية والأخلاقية فهم يروجون في وسائل إعلامهم ان جيفري فلتمن يضغط على القيادة السياسية ممثلة في نائب رئيس الجمهورية لنقل السلطة للمعارضة، المعارضة تعرف تاريخ فلتمن خادم لمصالح إسرائيل ودوره في حرب لبنان والعراق، وهو اكبر داعمي منظمة الأيباك الاسرائيلية في أمريكا.

من آخر عنتريات ثوار اليمن الجدد بعد ان تخلت عنهم الدول الإقليمية والمجتمع الدولي وأمريكا لأنهم لا يملكون أي برنامج أو تصور لحكم اليمن والتعاطي مع القضايا المعقدة جعلوا يهاجمون أمريكا ويتهمون السعودية بعرقلة نقل السلطة وتشكيل مجلس انتقالي كما جاء في «الصحوة نت» على لسان عضو اللجنة التنظيمية نائف القانص، والانكى بأنه هدد هذه الدول بأنها ستتحول إلى خصم وعدو إذا وقفوا أمام تحقيق أهداف الثورة.. بالأمس كان هؤلاء العتاولة يستنجدون بالغرب فلما خذلهم أرادوا ان يحرروا أمريكا ويشنوا الحرب عليها؟!

بعد ان حرق المشترك ودمر اليمن واستعملوا كل المحرمات وداسوا على كل المقدسات هاهو إعلام المشترك وتصريحات قادته تتوجه إلى ضرب الاقتصاد الوطني فتجد في أخبارهم اتهامات لوزراء ومحافظين بأنهم يسحبون أرصدة البنك المركزي ؟!

تنشر هذه الأيام صحف وإعلام المشترك تصريحات عن وضاح خنفر الفلسطيني الاخواني رئيس قناة «الجزيرة» القطرية بأنه فضح كذب المسؤولين اليمنيين.. الم تقم «الجزيرة» بكل الأساليب القذرة والوسخة وروجت للكذب ونشرت صور التعذيب بالعراق ونسبتها لليمن ومع ذلك يدعي هذا الاخواني بان النظام اليمني يكذب؟!

جعل الدكتور عبدالله الشعيبي في مقالته "الشعب يريد !!!" في «التغيير نت» وهو من منظري المشترك يسخر من شعارات الثورة وأنهم في النهاية سيطالبون بقتل الشعب وإحراقه وتوقع بان الشعارات القادمة ستكون على الشكل الآتي :

- الشعب يريد إسقاط الثورة والثورة المضادة.
- الشعب يريد إسقاط الجنرال، الشعب يريد إسقاط العقيد والعميد.
- الشعب يريد إسقاط الجيش.
- الشعب يريد إسقاط البنك المركزي.
- الشعب يريد إسقاط المعارضة.
- الشعب يريد إسقاط البترول والديزل والكهرباء والغاز.
- الشعب يريد احتلال اليمن وشمال وجنوب.
- الشعب يريد البقاء في الأرض بدلاً من المريخ أو الكواكب الأخرى.
- الشعب يريد إسقاط كل الثوابت الوطنية المقدسة.
- الشعب يريد إسقاط ثقافة التنمية.